Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (39), (March, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) العدد 39 مارس 2026
ردمد: 3014-6266

إشكاليات الأمن القومي في ظل التحولات السياسية والأمنية بعد 2011: دراسة حالة ليبيا

فيصل الجيلاني رمضان عويضة
الأكاديمية الليبية للدراسات العليا
الدراسات الاستراتيجية والدولية
abrarawida@gmail.com

National Security Challenges in Light of Political and Security Transformations After 2011: A Case Study of Libya

Faisal Al-Jilani Ramadan Awida
Libyan Academy for Graduate Studies
Strategic and International Studies

تاريخ الاستلام:2025/11/20 –تاريخ المراجعة: 2025/12/3– تاريخ القبول: 2026/01/2– تاريخ للنشر :2026 /2/20

الملخص

تتناول هذه الدراسة إشكاليات الأمن القومي الليبي في ظل التحولات السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد بعد عام 2011، وما أفرزته من تحديات بنيوية أثّرت بصورة مباشرة في استقرار الدولة ووحدتها وسيادتها. وتهدف الدراسة إلى تحليل طبيعة هذه التحولات وانعكاساتها على منظومة الأمن القومي، مع التركيز على تراجع مؤسسات الدولة، وتفكك المنظومة الأمنية، وانتشار الجماعات المسلحة، وتزايد التدخلات الإقليمية والدولية.

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي–التحليلي، مدعومًا بدراسة الحالة، وذلك لفهم السياق الليبي وتحليل أبعاد الأزمة الأمنية في إطارها السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وتخلص الدراسة إلى أن إشكاليات الأمن القومي في ليبيا لا تنبع فقط من التهديدات الخارجية، بل تتجذر أساسًا في التحديات الداخلية المرتبطة بضعف الشرعية السياسية، وغياب الحوكمة الرشيدة، والانقسام المؤسسي، وفشل سياسات إدارة المرحلة الانتقالية.

وتؤكد الدراسة أن معالجة هذه الإشكاليات تتطلب تبني مقاربة شاملة لإعادة بناء الدولة، تقوم على توحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية، وتعزيز سيادة القانون، وتحقيق المصالحة الوطنية، إلى جانب الحد من التدخلات الخارجية، بما يسهم في ترسيخ الأمن القومي وتحقيق الاستقرار المستدام في ليبيا.

الكلمات المفتاحية

الأمن القومي الليبي؛ التحولات السياسية؛ التحولات الأمنية؛ بناء الدولة؛ الانقسام المؤسسي؛ الجماعات المسلحة؛ التدخلات الإقليمية والدولية.

المقدمة

شهدت ليبيا بعد 2011 تحولات سياسية وأمنية عميقة وغير مسبوقة، بدأت بانهيار النظام الجماهيري، الذي حكم البلاد لأكثر من أربعة عقود، لتدخل البلاد مرحلة من الانقسامات السياسية والاجتماعية وتفكك المؤسسات الأمنية. وقد أسفرت هذه التحولات عن إضعاف الأمن القومي، وأدت إلى ظهور تحديات داخلية وإقليمية، من بينها تفشي المليشيات المسلحة، وتزايد نشاط الجماعات الإرهابية، وتأثير التدخلات الأجنبية على الوضع الداخلي. تكتسب دراسة الأمن القومي بعد 2011 أهمية خاصة في ليبيا، كونها ترتبط بشكل مباشر باستقرار الدولة ومؤسساتها، وبحماية مقدراتها الوطنية ومواردها الحيوية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل إشكاليات الأمن القومي في ليبيا بعد 2011، وتقديم نماذج مقارنة مع دول عربية شهدت تحولات مشابهة مثل العراق وسوريا، لاستخلاص الدروس والمقترحات العملية لتعزيز الأمن القومي.

اولا: مشكلة البحث

تتمثّل مشكلة البحث الرئيسة في أن التحولات السياسية والأمنية التي شاهدتها ليبيا بعد عام 2011 أدّت إلى إضعاف قدرة الدولة الليبية على حماية أمنها القومي، نتيجة انهيار الدولة المركزية، وتفكك مؤسساتها، وتعدد مراكز القوة والقرار، الأمر الذي انعكس سلبًا على الاستقرار السياسي والاجتماعي، وأدّى إلى تصاعد التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية.

وتبرز إشكالية البحث في غياب رؤية وطنية موحّدة لإدارة الأمن القومي، وفي الاعتماد على مقاربات جزئية أو ظرفية لمعالجة أزمة ذات طبيعة بنيوية ومعقّدة. كما تتفاقم المشكلة بفعل التدخلات الخارجية، وضعف الشرعية السياسية، وفشل مسارات بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية.

●أهمية صياغة المشكلة والأهداف في السياق الليبي

تكتسب هذه المشكلة البحثية وأهدافها أهمية خاصة في السياق الليبي، كونها تسهم في:

- سدّ فجوة معرفية في الدراسات الليبية حول الأمن القومي،
- تقديم إطار تحليلي يمكن أن يفيد صُنّاع القرار والباحثين،
- دعم الجهود الأكاديمية الرامية إلى فهم أعمق للأزمة الليبية بعيدًا عن التوصيف الإعلامي السطحي.

وعليه، يحاول هذا البحث الإجابة عن إشكالية مركزية مفادها:

كيف أثّرت التحولات السياسية والأمنية في ليبيا بعد عام 2011 على الأمن القومي، وما السبل الكفيلة بإعادة بنائه في إطار دولة موحّدة ومستقرة؟

ثانيا :أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والمعرفية، التي تنطلق من تحليل الواقع الليبي في مرحلة ما بعد عام 2011، في إطار مقاربات الأمن القومي الحديثة، وذلك على النحو الآتي:

1- تحليل تأثير التحولات السياسية والأمنية على الأمن القومي الليبي بعد عام2011

يهدف البحث إلى دراسة الكيفية التي أثّرت بها التحولات السياسية والأمنية العميقة التي شاهدتها ليبيا منذ عام 2011 على بنية الأمن القومي الليبي. ويشمل ذلك تحليل انهيار الدولة المركزية، وتفكك المؤسسات السياسية والأمنية، وتعدد مراكز السلطة، وانعكاس هذه العوامل على قدرة الدولة في حماية سيادتها ووحدة أراضيها ومصالحها الحيوية. ويأتي هذا الهدف استجابة لما أشار إليه عدد من الباحثين العرب، ومنهم محمد السعيد إدريس، من أن التحولات السياسية غير المنضبطة في الدول العربية أدت إلى إعادة تعريف مفهوم التهديد الأمني، بحيث أصبح داخلي المنشأ في كثير من الحالات، كما هو الحال في ليبيا.

2- تحديد أبرز التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الأمن القومي الليبي

يسعى البحث إلى رصد وتحليل التحديات المتعددة التي تهدّد الأمن القومي الليبي، مع التمييز بين:

التحديات الداخلية: مثل الانقسام السياسي، وانتشار المليشيات المسلحة، وضعف الشرعية، وتفكك النسيج الاجتماعي، والتدهور الاقتصادي.

التحديات الخارجية: كالتدخلات الإقليمية والدولية، والإرهاب العابر للحدود، والهجرة غير النظامية، والصراعات في دول الجوار.

ويهدف هذا التحليل إلى إبراز طبيعة التهديد المركّب الذي تواجه ليبيا، والذي لا يمكن فهمه أو معالجته من خلال مقاربة أمنية تقليدية، بل يتطلب فهمًا شاملًا يستند إلى واقع الدولة الليبية وتفاعلاتها الإقليمية.

3- تقديم نموذج مقارن مع دول عربية شهدت تحولات مشابهة

ويهدف البحث إلى الاستفادة من التجارب المقارنة لبعض الدول العربية التي شهدت تحولات سياسية وأمنية مشابهة، مثل العراق وسوريا وتونس والجزائر، وذلك من أجل:

- استخلاص الدروس المستفادة من مسارات بناء الدولة بعد الصراع،
- تحليل السياسات الأمنية التي أثبتت نجاحها أو فشلها،
- تقييم مدى قابلية نقل هذه التجارب أو تكييفها مع الحالة الليبية.

ويستند هذا الهدف إلى المنهج المقارن، الذي يؤكد عليه العديد من الباحثين العرب، باعتباره أداة فعّالة لفهم الظواهر السياسية المعقّدة، دون الوقوع في فخ الاستنساخ غير الملائم للواقع المحلي.

4- اقتراح استراتيجيات وتوصيات لتعزيز الأمن القومي واستقرار الدولة الليبية

يهدف البحث في نهايته إلى تقديم مجموعة من الاستراتيجيات العملية والتوصيات الواقعية التي من شأنها الإسهام في:

- عادة بناء مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية،
- تعزيز الاستقرار السياسي،
- تحصين الأمن القومي الليبي من التهديدات الداخلية والخارجية.

وتستند هذه التوصيات إلى التحليل النظري والواقعي، مع مراعاة الخصوصية الليبية، ومتطلبات المرحلة الانتقالية، وتحديات بناء الدولة في سياق ما بعد الصراع

ثالثا: لإطار الزمني للبحث

يعتمد هذا البحث على إطار زمني يمتد من عام 2011 إلى عام 2025، وهي المرحلة التي شهدت فيها ليبيا تحولات سياسية وأمنية عميقة أثّرت بصورة مباشرة في بنية الدولة ووظائفها الأساسية، وعلى رأسها الأمن القومي. وقد تم اختيار عام 2011 كنقطة بداية للدراسة، لكونه يمثّل لحظة التحول المفصلية في التاريخ السياسي الليبي المعاصر، حيث انهار النظام السياسي الجماهيري، وتفككت مؤسسات الدولة المركزية، وبرزت أنماط جديدة من الفاعلين السياسيين والأمنيين، مثل المليشيات المسلحة وتعدد مراكز السلطة.

أما الحد الزمني الأعلى للدراسة (2025)، فيأتي باعتباره يعكس أحدث التطورات السياسية والأمنية التي عرفتها ليبيا، بما في ذلك:

- استمرار حالة الانقسام السياسي والمؤسسي،
- تعثّر مسارات التسوية السياسية،
- تطورات المشهد الأمني وإعادة تشكيل التحالفات المسلحة،
- محاولات إعادة بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية.

ويتيح هذا الإطار الزمني للبحث إمكانية:

- تتبع تطور إشكاليات الأمن الليبي عبر مراحل متعددة،
- تحليل العلاقة بين التحولات السياسية والأمنية وعدم الاستقرار،
- تقييم فعالية السياسات والإجراءات المتبعة خلال مرحلة ما بعد 2011.

وعليه، فإن اعتماد هذا الإطار الزمني يوفّر أساسًا تحليليًا متكاملًا لفهم إشكاليات الأمن القومي في ليبيا في سياق دولة تمر بمرحلة انتقالية طويلة ومعقّدة.

رابعا: أسئلة البحث:

ما تأثير التحولات السياسية والأمنية بعد عام 2011 على الأمن القومي الليبي؟

أدّت التحوّلات السياسية والأمنية الجذرية التي أعقبت عام 2011 إلى انهيار مؤسسات الدولة المركزية في ليبيا، وظهور بيئة أمنية هشّة تهيمن عليها التشكيلات المسلحة وتعدّد مراكز السلطة. قد نتج عن ذلك انقسام سياسي وجغرافي حاد، وانتشار واسع لتهريب الأسلحة والبشر، إلى جانب تدخلات خارجية مكثّفة، الأمر الذي وضع الأمن القومي الليبي في حالة سيولة دائمة وعدم استقرار مزمن .وتتجلّى أبرز تأثيرات هذه التحوّلات على الأمن القومي الليبي في النقاط الآتية:

- **تفكّك المؤسسات الأمنية والعسكرية:** أدّى سقوط النظام الجماهيري إلى انهيار مؤسّستي الجيش والشرطة، وحلّت محلّهما تشكيلات مسلّحة متنازعة على النفوذ والموارد، مما أضعف قدرة الدولة على احتكار استخدام القوة الشرعية .
- **الانقسام السياسي والمؤسسي:** شهدت البلاد مراحل انتقالية متداخلة وصراعات حادّة حول الشرعية بين الشرق والغرب (مجلس النواب، المؤتمر الوطني العام، والحكومات المتعاقبة)، ما أسفر عن غياب رؤية وطنية موحّدة للأمن القومي .
- **التدخلات الخارجية:** تحوّلت ليبيا إلى ساحة صراع إقليمي ودولي، حيث سعت قوى خارجية إلى تحقيق مصالحها الاستراتيجية، الأمر الذي ساهم في تغذية الانقسامات الداخلية وتعقيد جهود بناء الدولة وإعادة الاستقرار.
- **التهديدات الحدودية والإرهاب:** أدّت هشاشة الوضع الأمني إلى تنامي نشاط الجماعات المتطرّفة والإرهابية، وتحويل الحدود الليبية إلى ممرّات مفتوحة لتهريب الأسلحة والمخدرات، وتدفّق الهجرة غير النظامية.
- **فشل برامج نزع السلاح وإعادة الإدماج :(DDR)** تعثّرت محاولات دمج المسلّحين في مؤسسات الدولة نتيجة ضعف التنسيق المؤسسي، وانعدام الإرادة السياسية، وغياب إطار وطني شامل لإدارة هذه العملية.
- **التدهور الاقتصادي:** انعكست الفوضى الأمنية سلبًا على إنتاج النفط، الذي يُعدّ الشريان الأساسي للاقتصاد الليبي، مما أثّر بشكل مباشر في مسارات التنمية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

خلاصة القول، إن أحداث ما بعد عام 2011 نقلت الأمن القومي الليبي من نموذج الدولة المركزية إلى حالة من «الأمن المُجزّأ» الذي تهيمن عليه فواعل غير رسمية، وهو ما يجعل من إعادة بناء مؤسسات عسكرية وأمنية مهنية موحّدة، خاضعة للسلطة المدنية، شرطًا جوهريًا لتحقيق الاستقرار السياسي وبناء الدولة الليبية الحديثة.

ما هي أبرز التحديات الداخلية والخارجية التي تهدد الأمن القومي؟

أولا: التحديات الداخلية المهدِّدة للأمن القومي الليبي:

1- تفكك مؤسسات الدولة وضعف الشرعية

تعاني ليبيا من هشاشة بنيوية في مؤسساتها السياسية والأمنية، نتيجة الانقسامات الحادة بين السلطات التنفيذية والتشريعية، وتعدّد مراكز القرار، مما أضعف قدرة الدولة على فرض سيادتها وبسط نفوذها على كامل الإقليم.

2- انتشار التشكيلات المسلحة وغياب احتكار القوة

يشكّل تعدّد الميليشيات المسلحة، وتضارب ولاءاتها الأيديولوجية والقبلية والمناطقية، أحد أخطر التحديات الداخلية، إذ يقوّض سلطة الدولة ويحول دون بناء جيش وطني موحّد .

3- الانقسام الاجتماعي والقبلي

أسهم الصراع السياسي المسلّح في تعميق الانقسامات القبلية والمناطقية، ما أضعف النسيج الاجتماعي، وحوّل بعض الولاءات دون الوطنية إلى أدوات تعبئة في النزاع.

4- لتدهور الاقتصادي والفساد

أدّت الفوضى الأمنية إلى تراجع الإنتاج النفطي، وارتفاع معدلات البطالة، وتفشي الفساد المالي والإداري، مما خلق بيئة اجتماعية هشّة قابلة للانفجار ومولّدة لعدم الاستقرار.

5- ضعف السيطرة على الحدود

تشكّل المساحات الشاسعة للحدود الليبية، مع ضعف القدرات الأمنية، ثغرة خطيرة تُستغل في تهريب الأسلحة، والمخدرات، والبشر، وتسلّل الجماعات الإرهابية.

6- فشل مسارات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية

غياب إطار شامل للعدالة الانتقالية والمصالحة أسهم في استمرار دوّامات الثأر والعنف، وأعاق بناء الثقة بين الدولة والمجتمع.

ثانيًا: التحديات الخارجية المهدِّدة للأمن القومي الليبي

1- التدخلات الإقليمية والدولية

تُعدّ ليبيا ساحة تنافس إقليمي ودولي، حيث تدعم أطراف خارجية قوى محلية متنازعة، بما يفاقم الانقسام الداخلي ويعرقل الحلول السياسية الوطنية.

2- الإرهاب العابر للحدود

يشكّل وجود جماعات متطرّفة ذات ارتباطات إقليمية ودولية تهديدًا مباشرًا، مستفيدة من هشاشة الدولة واتساع رقعتها الجغرافية.

3- الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر

تحوّلت ليبيا إلى دولة عبور رئيسية للهجرة غير النظامية نحو أوروبا، ما يضعها تحت ضغوط أمنية وسياسية دولية، ويخلق تحديات إنسانية وأمنية معقّدة.

4- الصراعات في دول الجوار

عدم الاستقرار في دول الجوار (الساحل الأفريقي، السودان، تشاد) ينعكس مباشرة على الأمن الليبي عبر تدفّق السلاح والمقاتلين والجريمة المنظمة.

5- الضغوط الدولية على الموارد السيادية

يشكّل النفط والغاز الليبيان محورًا للصراع الدولي، حيث تُستخدم أدوات سياسية واقتصادية للتأثير في القرار السيادي الليبي.

خلاصة تحليلية: إن التهديدات التي تواجه الأمن القومي الليبي تتسم بالتشابك والتداخل بين الداخلي والخارجي، بحيث لا يمكن معالجة أحدهما بمعزل عن الآخر. ويظل إعادة بناء الدولة الوطنية الموحدة، واحتكار القوة، وتعزيز السيادة، وتحقيق المصالحة الشاملة شرطًا أساسيًا لتحصين الأمن القومي الليبي في مواجهة هذه التحديات

كيف يمكن الاستفادة من تجارب دول عربية مشابهة لتعزيز الأمن القومي في ليبيا ؟

يمكن لليبيا أن تستفيد من تجارب عدد من الدول العربية التي مرّت بظروف صراع، أو هشاشة أمنية، أو انتقال سياسي، وذلك من خلال المقارنة الانتقائية التي تراعي خصوصية السياق الليبي. وفيما يلي عرض أكاديمي لأبرز آليات الاستفادة مع أمثلة عربية ذات صلة:

أولا: إعادة بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية:

1- تجربة الجزائر (مكافحة الإرهاب وإعادة بناء الدولة)

الدروس المستفادة :

- توحيد القيادة العسكرية والأمنية تحت سلطة مركزية.
- الجمع بين الحل الأمني والمقاربة السياسية (قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية)

*إسقاطها على ليبيا:

اعتماد استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الجماعات المتطرفة، تترافق مع مسارات مصالحة وضمانات قانونية لنبذ العنف.

ثانيًا: إدارة المرحلة الانتقالية وبناء الشرعية السياسية

2- تجربة تونس (الانتقال السياسي والمؤسسات الدستورية)

الدروس المستفادة:

- الاتفاق على إطار دستوري توافقي.
- ترسيخ دور الحوار الوطني في تجنيب البلاد الانزلاق إلى العنف.

*إسقاطها على ليبيا:

إطلاق حوار وطني ليبي شامل غير إقصائي، يفضي إلى قاعدة دستورية متوافق عليها تُنهي حالة ازدواج الشرعية.

ثالثًا: نزع السلاح وإعادة الإدماج (DDR)

3- تجربة المغرب (إعادة إدماج الحركات والضبط الأمني الوقائي)

الدروس المستفادة:

- إدماج العناصر غير النظامية ضمن أطر قانونية ومؤسساتية.
- الاستثمار في الأمن الوقائي والمقاربة الاستباقية.

*إسقاطها على ليبي:

تصميم برنامج وطني لنزع السلاح وإعادة الإدماج مرتبط بالتنمية المحلية وفرص العمل، وليس فقط بالحلول الأمنية.

رابعًا: إدارة التنوع الاجتماعي ومنع الانقسام

4- تجربة الأردن (الاستقرار عبر التوازن الاجتماعي والمؤسسي)

الدروس المستفادة:

- إدارة التعدد القبلي والمناطقي ضمن إطار الدول.
- تعزيز دور المؤسسات الرسمية في ضبط الخلافات.

*إسقاطها على ليبيا:

تفعيل دور المجالس الاجتماعية والقبلية ضمن إطار الدولة، لا كبديل عنها، لتعزيز السلم الأهلي.

خامسًا: ضبط الحدود ومكافحة التهديدات العابرة

5- تجربة مصر (تأمين الحدود ومكافحة الإرهاب)

الدروس المستفادة:

- بناء قدرات عسكرية وأمنية متخصصة في حماية الحدود
- التكامل بين الأمن والاستخبارات والتنمية في المناطق الحدودية.

*أسقاطها على ليبيا:

إنشاء قوات حرس حدود مهنية موحّدة، مدعومة بتقنيات مراقبة حديثة وتعاون إقليمي فعّال.

سادسًا: العلاقة بين الأمن والتنمية

6- تجربة دول الخليج (الأمن مقابل التنمية)

الدروس المستفادة:

- الربط بين الاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية والخدمات.
- تعزيز الثقة بين الدولة والمواطن.

* إسقاطها على ليبيا:

توظيف عائدات النفط في مشاريع تنموية عادلة تقلّل من دوافع العنف والتطرّف.

خلاصة استراتيجية:

إن الاستفادة من التجارب العربية لا تعني استنساخها حرفيًا، بل تكييفها مع الواقع الليبي من خلال:

- بناء مؤسسات أمنية موحّدة ومهنية
- ترسيخ الشرعية السياسية عبر التوافق
- دمج الأمن بالتنمية والمصالحة
- وتحييد التدخلات الخارجية عبر قرار وطني سيادي.

ما الاستراتيجيات المقترحة لمعالجة الإشكاليات الأمنية وتعزيز الاستقرار؟

أولًا: الاستراتيجيات السياسية والمؤسسية

1- إنهاء الانقسام السياسي وبناء الشرعية

يُعدّ توحيد السلطة التنفيذية والتشريعية، وإنهاء ازدواج المؤسسات، شرطًا أساسيًا لأي إصلاح أمني. ويتطلّب ذلك التوصل إلى قاعدة دستورية توافقية، تفضي إلى انتخابات عامة بلا أقصي تُنتج سلطة شرعية قادرة على اتخاذ قرارات سيادية.

2- تعزيز سيادة القانون وبناء مؤسسات الدولة

لا يمكن تحقيق الاستقرار دون مؤسسات قضائية وأمنية فاعلة. ويشمل ذلك إصلاح المنظومة القضائية، وضمان استقلالها، وتفعيل أجهزة إنفاذ القانون، بما يعيد ثقة المواطن في الدولة

ثانيًا: الاستراتيجيات الأمنية والعسكرية

3- أعادة بناء المؤسسة العسكرية على أسس مهنية

تستوجب المرحلة إعادة هيكلة الجيش الليبي وفق عقيدة وطنية موحّدة، بعيدة عن الأيديولوجيا والجهوية، وتخضع للقيادة المدنية المنتخبة، مع دمج مدروس للعناصر المؤهلة.

4- نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

(DDR) يُعدّ تنفيذ برنامج وطني شامل لنزع السلاح وإعادة الإدماج من أهم متطلبات الاستقرار، شريطة ربطه بفرص اقتصادية حقيقية، وإطار قانوني واضح، وضمانات اجتماعية للمستفيدين

5- إصلاح القطاع الأمني(SSR)

يتطلّب إصلاح أجهزة الشرطة والأمن الداخلي إعادة هيكلتها، ورفع كفاءتها المهنية، وتوحيد مرجعيتها، مع إخضاعها للرقابة البرلمانية والقضائية.

ثالثًا : الاستراتيجيات الاجتماعية والمجتمعية

6- تحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية

تُعدّ المصالحة الوطنية مدخلًا أساسيًا لإنهاء دوائر العنف، عبر آليات للعدالة الانتقالية، وجبر الضرر، وكشف الحقيقة، بما يرسّخ السلم الاجتماعي ويمنع العودة إلى الصراع.

7- إعادة بناء النسيج الاجتماعي يتطلّب

الاستقرار وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، والمجالس الاجتماعية والقبلية، في إطار الدولة، لمعالجة النزاعات المحلية ومنع تصاعدها إلى صراعات مسلّحة.

رابعًا: الاستراتيجيات الاقتصادية والتنموية

8- الربط بين الأمن والتنمية

يُعدّ تحسين الأوضاع الاقتصادية، وخلق فرص عمل، لا سيما للشباب، عاملًا حاسمًا في تقليص دوافع الانخراط في العنف والتشكيلات المسلحة.

9- إصلاح إدارة الموارد النفطية

يتطلّب تعزيز الاستقرار ضمان إدارة شفافة وعادلة لعائدات النفط، وتوزيعها بما يحقّق التنمية المتوازنة بين الأقاليم.

خامسًا: الاستراتيجيات الإقليمية والدولية

10- تحييد التدخلات الخارجية

يستلزم ذلك توحيد الموقف الوطني تجاه الخارج، وتفعيل الدبلوماسية الليبية، وبناء شراكات إقليمية قائمة على احترام السيادة وعدم التدخل.

11- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي

يمكن الاستفادة من الدعم الدولي في مجالات التدريب وبناء القدرات، دون المساس بالقرار السيادي الوطني.

خلاصة إستراتيجية:

إن معالجة الإشكاليات الأمنية في ليبيا تتطلّب مقاربة شاملة ومتدرجة، تقوم على:

- توحيد السلطة والشرعية،
- بناء مؤسسات أمنية وعسكرية مهنية،
- تحقيق المصالحة الوطنية،
- ربط الأمن بالتنمية،
- وتحييد العامل الخارجي.

وتمثّل هذه العناصر مجتمعة الأساس الواقعي لتعزيز الاستقرار وبناء دولة ليبية آمنة ومستقرة.

خامسا: منهجية البحث:

يعتمد البحث على منهج تحليلي ووصفي لدراسة واقع الأمن القومي الليبي، مع استخدام دراسة حالة وتحليل نماذج مقارنة لدول عربية واجهت تحولات سياسية مماثلة، بالإضافة إلى مراجعة الأدبيات المحلية والدولية الحديثة المتعلقة بالأمن القومي والتحولات السياسية.

الفصل الأول

الأمن القومي والمفاهيم المرتبطة به

الباب الأول: مفهوم الأمن القومي

هو حالة حماية الدولة ومؤسساتها الوطنية، ومقدراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من التهديدات الداخلية والخارجية، بهدف ضمان استقرار الدولة واستمرارية نظامها السياسي وهو مرتبط ارتباطًا وثيقًا بقدرة الدولة على التكيف مع التحولات السياسية والأمنية، وأي ضعف في المؤسسات أو الانقسامات السياسية يضعف القدرة على حماية الدولة ومصالحها الحيوية.

ويشمل الأمن القومي عدة أبعاد رئيسية.

البعد السياسي: حماية النظام السياسي من الانقلابات والانقسامات الداخلية.

يشير إلى حماية الدولة ونظامها السياسي ومؤسساتها من أي تهديد داخلي أو خارجي قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي أو الإطاحة بالنظام القائم. ويشمل ذلك:

- ضمان استمرارية السلطة الشرعية والنظام الدستوري .
- منع الانقلابات العسكرية أو السياسية التي قد تعطل سير الدولة .
- الحفاظ على الوحدة الوطنية ومنع الانقسامات الداخلية العرقية أو الطائفية أو الإقليمية.

وفي السياق العربي والليبي، أكد العديد من الباحثين، مثل محمد السعيد إدريس وعبد الكريم الكعبي، أن التهديدات السياسية الداخلية أصبحت أكثر تأثيرًا على الأمن القومي من التهديدات الخارجية في كثير من الدول الهشة، وذلك بسبب الانقسامات الحزبية والعشائرية والصراع على السلطة.

<u>عناصر البعد السياسي للأمن القومي</u>

يتضمن البعد السياسي عدة عناصر رئيسية، أبرزها:

أ- الشرعية السياسية

- قدرة الدولة على فرض سلطتها وقبولها من قبل الشعب .
- ضعف الشرعية يؤدي إلى انتشار الفوضى وانفلات مؤسسات الدولة، كما حدث في ليبيا بعد 2011.

ب- استقرار النظام السياسي

- حماية النظام من الانقلابات أو الهزات السياسية .
- تعزيز المؤسسات الدستورية والقوانين لضمان عملها المستمر.

ج- الوحدة الوطنية

- منع تفكك الدولة نتيجة الصراعات الإقليمية أو الانقسامات المجتمعية .
- في ليبيا، أدى الانقسام بين الشرق والغرب إلى تحديات كبيرة للأمن القومي على المستوى السياسي.

د- القدرة على اتخاذ القرارات

- وجود مؤسسات فعالة يمكنها اتخاذ قرارات استراتيجية في أوقات الأزمات,
- غياب هذا العنصر يؤدي إلى استغلال الفوضى من قبل الميليشيات أو التدخلات الخارجية.

<u>أهمية البعد السياسي في الأمن القومي</u>

البعد السياسي هو الركيزة الأساسية لكل أبعاد الأمن القومي الأخرى، لأنه:

- يضمن استقرار مؤسسات الدولة، وبالتالي القدرة على حماية البعد العسكري والاقتصادي والاجتماعي
- يسمح للدولة بمواجهة التحديات الداخلية والخارجية بشكل متكامل .
- يسهم في بناء الثقة بين المواطنين والدولة، وهو عنصر ضروري للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

وفي السياق الليبي، تشير التحولات السياسية بعد 2011 إلى أن ضعف البعد السياسي للأمن القومي كان السبب الرئيس لتفكك المؤسسات، وظهور الفاعلين غير الرسميين، وانعدام القدرة على مواجهة التهديدات المتعددة.

<u>دور البعد السياسي في مواجهة التحديات الحديثة</u>

- الانقلابات والانقسامات الداخلية: ضمان استقرار مؤسسات الدولة وإجراءات نقل السلطة سلمياً
- التدخلات الأجنبية: وجود نظام سياسي مستقر يقلل من فرص استغلال القوى الإقليمية والدولية للفوضى الداخلية .
- التهديدات غير التقليدية: مثل الإرهاب والفوضى الاجتماعية، حيث يضمن البعد السياسي وجود خطط واستراتيجيات للتعامل معها.

البعد العسكري: الدفاع عن الدولة ضد التهديدات المسلحة من الداخل والخارج.

- المعنى: حماية الدولة من التهديدات المسلحة الداخلية والخارجية .
- الأهداف: ضمان قدرة الجيش والأجهزة الأمنية على الدفاع عن الوطن، والحفاظ على سيادة الدولة، واحتكار القوة لمؤسسات الدولة الرسمية .
- أهمية: غياب الاستقرار العسكري يؤدي إلى انتشار المليشيات والفوضى، كما حدث في ليبيا بعد 2011.

البعد الاقتصادي: ضمان استقرار الموارد الاقتصادية وحمايتها من الاستغلال أو التخريب.

- المعنى: حماية الموارد الاقتصادية الحيوية (نفط، بنية تحتية، موارد مالية).
- الأهداف: استقرار الإنتاج، منع الاستغلال غير المشروع، ودعم التنمية الوطنية .
- أهمية: الاقتصاد القوي يعزز قدرة الدولة على تمويل الأمن والخدمات العامة، ويحدّ من عوامل الصراع الداخلي.

البعد الاجتماعي: حماية التماسك الاجتماعي ومنع الانقسامات العرقية أو الطائفية.

- المعنى: حماية التماسك الاجتماعي ومنع الانقسامات العرقية، الطائفية، أو الإقليمية .
- الأهداف: تعزيز الهوية الوطنية، وحدة المجتمع، والعدالة الاجتماعية .
- أهمية: المجتمع الموحد يقلّل من الانفلات الأمني، ويساهم في استقرار الدولة.

البعد السيبراني: تأمين المعلومات والشبكات الحيوية ضد الهجمات الإلكترونية.

- المعنى: تأمين المعلومات والشبكات الحيوية ضد الهجمات الإلكترونية .
- الأهداف: حماية بيانات الدولة، البنى التحتية، والمؤسسات الحيوية من القرصنة أو التخريب الإلكتروني
- أهمية: في العصر الحديث، أي تهديد سيبراني قد ينعكس على الأبعاد العسكرية، الاقتصادية، والسياسية.

الخلاصة :

الأمن القومي يرتكز على توازن هذه الأبعاد الأربعة مع البعد السياسي، حيث يمثل كل بعد ركناً أساسياً في حماية الدولة واستقرارها. ضعف أي بعد يؤدي إلى تهديد الأمن القومي ككل، كما أثبتت تجربة ليبيا بعد 2011.

الباب الثاني: الإطار النظري للأمن القومي

النظريات التقليدية: تركز على الدولة كوحدة مركزية، وتهديد الأمن القومي غالبًا من الخارج

1- تعريف النظرية التقليدية

تركز النظرية التقليدية للأمن القومي على الدولة كوحدة مركزية وفاعل رئيسي في حماية الأمن الوطني. وتعتبر التهديدات الخارجية، مثل العدوان العسكري أو الاحتلال، المصدر الأساسي للخطر على الدولة.

2- الخصائص الأساسية للنظرية التقليدية

- محورية الدولة: الدولة هي المسؤول الأول عن حماية الأمن القومي .
- التهديدات الخارجية: التركيز على المخاطر العسكرية والعدوان من الدول الأخرى .
- أهمية القوة العسكرية: الدفاع عن الدولة يتم أساسًا عبر الجيش والقدرات العسكرية التقليدية .
- الاستقرار السياسي: يُنظر إلى النظام السياسي بشكل رئيسي كحاجز ضد الانقلابات الداخلية أو التهديد الخارجي المباشر.

3- أهداف النظرية التقليدية

- حماية الحدود والسيادة الوطنية .
- الحفاظ على استقرار الدولة السياسي والعسكري .

- احتكار القوة الرسمية لمؤسسات الدولة فقط، دون اعتماد على فاعلين غير رسميين

4- نقد النظرية التقليدية

- تركيزها على التهديدات الخارجية يجعلها محدودة في مواجهة التحديات الداخلية مثل الانقسامات السياسية أو الإرهاب الداخلي .
- غير مرنة تجاه التحديات الحديثة العابرة للحدود، مثل الهجرة غير النظامية أو الهجمات السيبرانية.

الخلاصة :

النظرية التقليدية تعتبر الأمن القومي مسألة دولة–محورية وعسكرية، وهي مناسبة لفهم الأمن في فترات الاستقرار، لكنها غير كافية لتحليل الأزمات المعقدة مثل الحالة الليبية بعد 2011، التي تشمل تهديدات داخلية وخارجية متعددة.

النظريات الحديثة: ترى الأمن القومي شاملًا، ويتأثر بالعوامل الداخلية مثل الاستقرار السياسي والاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، وكذلك بالتحديات العابرة للحدود مثل الإرهاب والهجرة غير المنظمة.

1- تعريف النظرية الحديثة

تتوسع النظرية الحديثة للأمن القومي لتشمل جميع التهديدات الداخلية والخارجية على حد سواء، وتعطي أهمية ليس فقط للدولة، بل أيضًا للمجتمع والمؤسسات الاقتصادية والسياسية .تعتبر أن الأمن لا يقتصر على حماية الحدود أو القوة العسكرية فقط، بل يشمل الاستقرار السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، وحتى الأمن السيبراني.

2- الخصائص الإنسانية للنظرية الحديثة

- شمولية الأمن: الأمن القومي يشمل البعد العسكري، السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والتقني,
- التهديدات متعددة المصادر: تهديدات داخلية (انقسامات سياسية، فوضى مؤسساتية) وخارجية (تدخلات إقليمية، الإرهاب العابِر للحدود),
- تركيز على مؤسسات الدولة: أهمية المؤسسات القوية والقدرة على التكيف مع التحولات,
- المرونة: القدرة على التنبؤ بالمخاطر والتعامل مع التهديدات المعقدة والمتغيرة.

3- أهداف النظرية الحديثة

- حماية الدولة ومؤسساتها من كل أنواع التهديدات .
- تعزيز القدرة على إدارة الأزمات الداخلية والخارجية
- دعم استقرار الدولة وتنمية المجتمع بشكل متوازن
- التأكيد على التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة التهديدات العابرة للحدود

4- أهمية النظرية الحديثة للحالة الليبية

- تساعد على فهم تعدد التهديدات بعد 2011,مثل المليشيات,الإهاب, والانقساماتالسياسية.
- تؤكد على ضرورة بناء مؤسسات قوية ومرنة للتعامل مع التحديات المتشابكة.
- توفر إطارا تحليليا شاملا لتقديم التوصيات والاستراتيجيات لتعزيز الامن القومي.

الخلاصة:

النظرية الحديثة للأمن القومي تمنح الباحث أداة تحليلية شاملة لفهم الأزمات المعقدة مثل الوضع في ليبيا بعد2011, لأنها تأخذ بعين الاعتبار العوامل الداخلية والخارجية والتحديات المتعددة الأبعاد, على عكس النظرية التقليدية التي تركز على التهديدات العسكرية الخارجية فقط.

الباب الثالث: علاقة الأمن القومي بالاستقرار السياسي

يشكل الاستقرار السياسي شرطًا أساسيًا للأمن القومي، إذ أن الدول التي تعاني من انقسامات سياسية حادة تواجه صعوبات في:

- إدارة الموارد الوطنية بشكل فعال,
- فرض سيطرتها على كامل أراضيها.
- مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية بشكل متكامل.

وتوضح حالات دول مثل العراق وسوريا أن ضعف الدولة بعد الانهيارات السياسية يؤدي إلى انتشار المليشيات والفوضى الأمنية، وهو ما يؤثر مباشرة على الأمن القومي.

أولا: الإطار المفاهيمي للعلاقة بين الأمن القومي والاستقرار السياسي

يُعدّ الأمن القومي والاستقرار السياسي من أكثر المفاهيم تداخلاً في علم السياسة والعلاقات الدولية، إذ لا يمكن تصور تحقق أحدهما بمعزل عن الآخر. فالأمن القومي يشكّل الإطار الوقائي الذي يحمي الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية، بينما يمثّل الاستقرار السياسي الحالة التي تنتظم فيها السلطة السياسية وتُمارَس بشكل مشروع وفعّال دون اضطرابات أو انقسامات حادة وتُظهر الدراسات السياسية أن اختلال الأمن القومي غالبًا ما يكون مقدمة لانهيار الاستقرار السياسي، كما أن غياب الاستقرار السياسي يُضعف قدرة الدولة على حماية أمنها القومي.

ثانيا: مفهوم الاستقرار السياسي ومؤشراته

يُقصد بالاستقرار السياسي قدرة النظام السياسي على الاستمرار في أداء وظائفه الأساسية دون انهيار أو اضطرابات عنيفة. ويُقاس ذلك من خلال عدة مؤشرات، أهمها:

- شرعية النظام السياسي وقبول المجتمع له
- فعالية المؤسسات الدستورية والتنفيذية
- التداول السلمي للسلطة.
- انخفاض معدلات العنف السياسي.
- احترام سيادة القانون.
- قدرة الدولة على احتكار استخدام القوة الشرعية.

ويعد الاستقرار السياسي البيئة الحاضنة لتفعيل استراتيجيات الأمن القومي.

ثالثا: أثر الأمن القومي في تحقيق الاستقرار السياسي

يلعب الأمن القومي دورا محوريا في ترسيخ الاستقرار السياسي من خلال:

- حماية النظام السياسي: منع التهديدات التي تستهدف إسقاط السلطة أو زعزعتها.
- تعزيز شرعية الدولة: فشعور المواطن بالأمن يعزّز الثقة في مؤسسات الحكم.
- منع التفكك الداخلي: عبر احتواء النزاعات القبلية والطائفية والمناطقية.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: الأمن شرط أساسي لجذب الاستثمار والتنمية.
- الحد من التدخلات الخارجية: الدولة المستقرة أمنيًا أقل عرضة للوصاية الأجنبية.

رابعا: أثر الاستقرار السياسي في تعزيز الأمن القومي

في المقابل، ينعكس الاستقرار السياسي إيجابا على الأمن القومي عبر:

- وحدة القرار السياسي: مما يعزز القدرة على التخطيط الأمني الاستراتيجي.

- قوة المؤسسات الأمنية والعسكرية: نتيجة وجود قيادة سياسية مستقرة.
- تفعيل السياسات الوقائية: بدلاً من الاعتماد على الحلول الأمنية المؤقتة.
- تحقيق التماسك الاجتماعي: ما يقلل من احتمالات العنف والتطرف.
- تحسين المكانة الإقليمية والدولية: الدولة المستقرة سياسيًا أكثر قدرة على حماية مصالحها الخارجية

خامسا: العلاقة الجدلية بين الأمن القومي والاستقرار السياسي

العلاقة بين الأمن القومي والاستقرار السياسي علاقة جدلية تبادلية؛ فكل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر. إذ يؤدي ضعف الأمن القومي إلى اضطرابات سياسية، في حين يؤدي غياب الاستقرار السياسي إلى هشاشة أمنية خطيرة. وتزداد هذه العلاقة تعقيدًا في الدول التي تعاني من الانقسام السياسي أو النزاعات المسلحة.

سادسا: نماذج تطبيقية (إشارة عامة)

تشير تجارب العديد من الدول إلى أن:

- الدول التي نجحت في بناء مؤسسات أمنية وطنية موحدة حققت استقرارًا سياسيًا طويل الأمد.
- الدول التي فشلت في إدارة أمنها القومي تحولت إلى ساحات صراع داخلي وتدخل خارجي.

سابعا: خلاصة واستنتاجات

يمكن القول إن الأمن القومي والاستقرار السياسي يشكلان وجهين لعملة واحدة، ولا يمكن تحقيق التنمية أو السيادة الوطنية دون تلازمهما. فالدولة التي تفتقد الأمن القومي تكون عرضة للانهيار السياسي، والدولة التي تفتقر إلى الاستقرار السياسي تعجز عن حماية أمنها القومي.

الفصل الثاني:

التحولات السياسية والأمنية في ليبيا بعد 2011

الباب الأول: التحولات السياسية

انهيار الدولة المركزية:

أولاً: مدخل عام حول التحولات السياسية في ليبيا بعد 2011

شكّل عام 2011 نقطة تحوّل مفصلية في التاريخ السياسي الليبي، حيث انتقلت البلاد من نظام حكم جماهيري إلى حالة من السيولة السياسية والانقسام المؤسسي. ولم تكن هذه التحولات انتقالًا منظمًا نحو بناء دولة ديمقراطية، بقدر ما كانت تفككًا تدريجيًا لهياكل الدولة المركزية، ما أفضى إلى فراغ سياسي وأمني عميق. وقد ترافقت هذه التحولات مع غياب رؤية وطنية جامعة لإدارة مرحلة ما بعد النظام الجماهيري، الأمر الذي أسهم في تعميق حالة عدم الاستقرار السياسي وتقويض أسس الدولة.

ثانياً: طبيعة الدولة المركزية في ليبيا قبل 2011

قبل عام 2011، اتسمت الدولة الليبية بخصائص مركزية شديدة، يمكن تلخيصها في الآتي:

- إلغاء الحكومة التقليدية واستبدالها باللجان الشعبية .
- اعتماد المؤتمرات الشعبية الأساسية كأداة تشريعية.
- حظر الأحزاب السياسية ,النقابات المهنية, والجمعيات غير المرخصة.
- سيطرة الدولة على القطاعات الرئيسية, مع سياسات إعادة توزيع الثروة النفطية.

ثالثاً: التحولات السياسية بعد2011

1- انهيار النظام السياسي القائم

أدى سقوط النظام السياسي القائم إلى انهيار مفاجئ لمنظومة الحكم دون وجود بديل مؤسسي جاهز، فاختفت السلطة المركزية التي كانت تضبط المجالين السياسي والأمني، وبرز فراغ شامل في إدارة الدول مما اذ إلى:

- اختفاء السلطات السابقة وانتشار الفوضى السياسية.
- ظهور حكومات مؤقتة متعددة مثل:
  - المجلس الوطني الانتقالي.
  - ظهور الفصائل والمليشيات.
- سيطرة المليشيات على أجزاء واسعة من الأراضي الليبية، وخاصة في المدن الكبرى.
- الانقسام السياسي والإقليمي.
- حكومتان متنافستان بين طرابلس وطبرق، ما أضعف القرار السياسي المركزي.

2- فشل المرحلة الانتقالية

لم تنجح السلطات الانتقالية المتعاقبة في:

- بناء مؤسسات دولة فاعلة.
- توحيد القرار السياسي.
- دمج التشكيلات المسلحة ضمن مؤسسات رسمية.

بل تحولت المرحلة الانتقالية إلى حالة دائمة, اتسمت بالارتباك السياسي وضعف الشرعية.

3- تعدد مراكز السلطة

نتج عن ذلك ظهور حكومات وبرلمانات متوازية, وتضارب في الشرعيات السياسية, ما أفقد الدولة وحدتها السياسية والقانونية.

رابعا: انهيار الدولة المركزية في ليبيا

1- تفكك المؤسسات السيادية

- ضعف السلطة التنفيذية وعدم قدرتها على فرض قراراتها.
- انقسام المؤسسة العسكرية والأمنية.
- تآكل دور القضاء وانقسامه جغرافيا.

2- فقدان احتكار استخدام القوة

من اخطر مظاهر انهيار الدولة المركزية فقدانها احتكار العنف المشروع، حيث أصبحت المليشيات المسلحة هي الفاعل الرئيسي في المشهد الأمني ,وتحويل السلاح إلى أداة سياسية.

3- تراجع السيادة الوطنية

أدى ضعف الدولة إلى:

- تدخلات إقليمية ودولية مباشرة.
- تحول ليبيا الى ساحة صراع بالوكالة.
- تآكل القرار الوطني المستقل.

خامسا: العوامل الداخلية المساهمة في الانهيار

1- الانقسامات القبلية والمنطقية التي استخدمت سياسيا.

2- غياب الثقافة المؤسسية نتيجة إقصاء النخب السياسية.

3- انتشار السلاح دون ضوابط.

4- ضعف النخب السياسية وعدم قدرتها علي إدارة الخلاف.

5- الإقصاء السياسي وما نتج عنه من ردود فعل عنيفة

سادسا: العوامل الخارجية ودورها في تفكك الدولة المركزية

- التدخل العسكري الخارجي عام 2011.
- تضارب مصالح القوى الدولية والإقليمية.
- دعم أطراف محلية متنازعة.
- فرض مسارات سياسية غير منبثقة من الواقع الليبي.

وقد أسهمت هذه العوامل في إطالة أمد الأزمة وتعميق الانقسام.

سابعا: انعكاسات انهيار الدولة المركزية

1- على المستوي السياسي.

- فقدان الشرعية.
- غياب التداول السلمي للسلطة.
- تعطل العملية الدستورية.

2- على المستوى الأمني.

- تفشي العنف والإرهاب.
- الجريمة المنظمة وتهريب السلاح والبشر.

3- على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

- انهيار الخدمات.
- تراجع الاقتصاد الوطني.
- تفكك النسيج الاجتماعي.

ثامنا: العلاقة بين التحولات السياسية وانهيار الدولة المركزية

إن التحولات السياسية غير المنضبطة بعد 2011 لم تكن نتيجة لانهيار الدولة فحسب، بل كانت في الوقت ذاته سببا مباشرا في تعميقه. فغياب الدولة المركزية أطلق صراعات سياسية مفتوحة، بينما أدت هذه الصراعات إلى تقويض أي محاولة لإعادة بناء الدولة.

تاسعا: خلاصة تحليلية

يمكن القول إن ما شهدته ليبيا بعد 2011 لم يكن تحولًا سياسيًا طبيعيًا، بل انهيارًا هيكليًا للدولة المركزية ناتجًا عن تفاعل معقّد بين عوامل داخلية وخارجية. ولا يمكن تجاوز هذه الأزمة دون إعادة بناء الدولة على أسس مؤسسية، وتحقيق توافق وطني شامل يعيد الاعتبار لسلطة الدولة ووحدتها.

الباب الثاني: التحولات الأمنية

أولا: مدخل عام حول التحولات السياسية في ليبيا بعد 2011

شكّل عام 2011 نقطة تحوّل مفصلية في التاريخ السياسي الليبي، حيث انتقلت البلاد من نظام حكم مركزي صارم استمر لأكثر من أربعة عقود إلى حالة من السيولة السياسية والانقسام المؤسسي. ولم تكن هذه التحولات انتقالًا منظمًا نحو بناء دولة ديمقراطية حديثة، بقدر ما كانت تفككًا تدريجيًا لهياكل الدولة المركزية، ما أفضى إلى فراغ سياسي وأمني عميق. وقد

ترافقت هذه التحولات مع غياب رؤية وطنية جامعة لإدارة مرحلة ما بعد النظام السابق، الأمر الذي أسهم في تعميق حالة عدم الاستقرار السياسي وتقويض أسس الدولة

ثانيا: طبيعة الدولة المركزية في ليبيا قبل 2011

قبل عام 2011، اتسمت الدولة الليبية بخصائص مركزية شديدة، يمكن تلخيصها في الآتي:

- تركّز السلطة الأمنية في يد القيادة العليا.
- اللجنة الشعبية تعتبر هي الأداء التنفيذية في إدارة شؤون الدولة.
- تقوية المؤسسات السيادية من اجل الحفاظ علي تماسك الدولة.
- سيادة القانون فوق الجميع بلا استثناء.
- سيطرت الدولة علي الأسواق وتقويضها بسلطة القانون.
- القرارات التشريعية تقرها المؤتمرات الشعبية.
- قمع المعارضين السياسيين الذين لهم ارتبط مباشر او غير مباشر مع الخارج.
- الرقابة على الصحافة والإعلام ووضع إجراءات قانونية وإدارية بهدف متابعة وتنظيم المحتوى الإعلامي بما يوافق تطلعات الدولة.

ثالثا: أسباب انهيار المنظومة الأمنية بعد 2011

1- التفكك المؤسسي المفاجئ

مع سقوط النظام، انهارت الأجهزة الأمنية دفعة واحدة دون خطة لإعادة هيكلتها أو الحفاظ على كوادرها، ما أدى إلى فراغ أمني شامل.

2- حل الجيش والشرطة فعليا

لم يُصدر قرار رسمي شامل بحل المؤسستين، لكن :

- تم تهميش عناصرهما.
- تعطلت هياكلهما القيادية .
- فقدتا السيطرة على السلاح والمنشآت.

3- انتشار السلاح دون ضوابط.

تحولت ليبيا إلى أحد أكبر مخازن السلاح في المنطقة، حيث انتشر السلاح المتوسط والثقيل بين الأفراد والجماعات، مما جعل ضبط الأمن شبه مستحيل.

رابعا: صعود التشكيلات المسلحة (المليشيات)

1- من جماعات ثورية إلى فاعلين أمنيين.

ظهرت الميليشيات بدايةً كقوى ثورية، ثم تحولت تدريجيًا إلى:

- أدوات نفوذ سياسي.
- بدائل للأجهزة الأمنية الرسمية.
- قوى تفرض الأمر الواقع بالقوة.

2- فشل برامج الدمج والتسريح

لم تنجح محاولات دمج هذه التشكيلات في الجيش والشرطة بسبب:

- غياب المعايير المهنية.

- تضارب المصالح.
- رفض الميليشيات التخلي عن استقلاليتها.

خامسا: تعدد مراكز القرار الأمني

أدى الانقسام السياسي إلى:

- ازدواجية القيادات الأمنية.
- تعدد وزارات داخلية ودفاع.
- تضارب التعليمات والولاءات.

ما أفقد المنظومة الأمنية وحدتها وفعاليتها.

سادسا: التدخلات الخارجية وأثرها الأمني

ساهمت التدخلات الإقليمية والدولية في:

- تسليح أطراف محلية متنازعة.
- تدريب ودعم جماعات مسلحة خارج إطار الدولة.
- تدويل الصراع الأمني وتحويله إلى حرب بالوكالة.

سابعا: انعكاسات الانهيار الأمني

1- على المستوى الداخلي.

- تفشي الجريمة المنظمة
- الإرهاب والتطرف.
- الهجرة غير الشرعية.
- تهريب السلاح والمخدرات.
- تعطيل المسارات السياسية
- استخدام السلاح لفرض المواقف
- تقويض الشرعية السياسية.

2- على المستوى الإقليمي

- تهديد أمن دول الجوار.
- انتشار السلاح عبر الحدود.
- زعزعة الاستقرار الإقليمي.

ثامنا: العلاقة بين الانهيار الأمني وانهيار الدولة

يمثل الانهيار الأمني أحد أخطر مظاهر انهيار الدولة، حيث أدى فقدان الدولة لاحتكار استخدام القوة إلى تفكك باقي مؤسساتها. كما أن غياب الأمن حال دون أي محاولة جدية لإعادة بناء الدولة أو تحقيق الاستقرار السياسي.

تاسعا: محاولات إعادة بناء المنظومة الأمنية

رغم الجهود المتعددة، إلا أنها واجهت عقبات كبيرة، منها:

- غياب التوافق السياسي.
- الإقصاء الممنهج وغير المبرر.
- استمرار الانقسام.

- هيمنة السلاح خارج الدولة.
- ضعف الدعم الدولي المنسق.

عاشرا: خلاصة تحليلية

مكن القول إن التحولات الأمنية في ليبيا بعد 2011 لم تفضِ إلى إصلاح أمني، بل إلى انهيار شامل لمنظومة الأمن الوطني. وقد تحوّلت ليبيا إلى نموذج لدولة فاشلة أمنيًا، حيث بات الأمن رهينة لتوازنات القوة المسلحة، لا لسلطة الدولة والقانون ولا يمكن تجاوز هذا الواقع إلا عبر. توحيد السلطة السياسية وبناء مؤسسة أمنية وطنية مهنية بالإضافة الي نزع سلاح الجماعات المسلحة تدريجيًا واستعادة احتكار الدولة لاستخدام القوة.

لفصل الثالث:

إشكاليات الأمن القومي في ليبيا بعد 2011

الباب الأول: التحديات الداخلية

الانقسامات السياسية والفصائلية

اولا: مدخل عام حول التحديات الداخلية

تُعدّ التحديات الداخلية من أبرز العوامل المؤثرة في استقرار الدولة وقدرتها على بناء نظام سياسي وأمني فاعل، لاسيما في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية أو تعاني من نزاعات داخلية. وتتمثل خطورة هذه التحديات في كونها نابعة من داخل البنية المجتمعية والسياسية للدولة، ما يجعل معالجتها أكثر تعقيدًا من التهديدات الخارجية.

ثانيا: الانقسامات السياسية والفصائلية

تشكل الانقسامات السياسية والفصائلية أحد أخطر مظاهر الاضطراب الداخلي، إذ تؤدي إلى تفكك القرار الوطني وتآكل شرعية السلطة السياسية. وتتجلى هذه الانقسامات في:

- تعدد مراكز السلطة وتضارب الشرعيات.
- غياب التوافق الوطني حول شكل الدولة ونظام الحكم.
- تحوّل الخلافات السياسية إلى صراعات مسلحة.
- ارتهان بعض الفصائل لأجندات خارجية.

وتنعكس هذه الانقسامات سلبًا على قدرة الدولة في إدارة شؤونها، وتُعطّل بناء مؤسسات موحدة وقادرة على فرض القانون.

ثالثا: انتشار السلاح غير النظامي

يعد انتشار السلاح خارج إطار الدولة من أبرز التحديات الأمنية، حيث يؤدي إلى:

- تقويض احتكار الدولة لاستخدام القوة.
- تعزيز نفوذ الجماعات المسلحة غير الرسمية.
- تحويل السلاح إلى أداة ضغط سياسي.
- إضعاف سيادة القانون.

ويُسهم انتشار السلاح في إدامة حالة عدم الاستقرار، ويحول دون نجاح أي مسار سياسي أو أمني.

رابعا: ضعف المؤسسات الأمنية

يعكس ضعف المؤسسات الأمنية خللًا بنيويًا في بنية الدولة، ويتجلى ذلك في:

- غياب المهنية والاحتراف المؤسسي.
- الانقسام في القيادات والولاءات.

- نقص التدريب والإمكانات.
- التدخل السياسي في العمل الأمني.

ويؤدي هذا الضعف إلى فقدان ثقة المواطنين في الأجهزة الأمنية، ويفتح المجال أمام الفوضى الأمنية والجريمة المنظمة.

خامسا: أثر التحولات على الأمن القومي

- ضعف الدولة في حماية حدودها.
- تهديد الموارد الاقتصادية مثل النفط والبنية التحتية.
- تأثير الانقسام السياسي على الأمن القومي.

سادسا: التحديات الاجتماعية والاقتصادية

لا يمكن فصل التحديات الأمنية والسياسية عن السياق الاجتماعي والاقتصادي، حيث تؤدي الأزمات المعيشية إلى:

- ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب.
- تفشي الفقر والتفاوت الاجتماعي.
- تآكل الطبقة الوسطى.
- انتشار الجريمة والتطرف.

كما تؤدي الأوضاع الاقتصادية المتردية إلى تغذية النزاعات الداخلية وزيادة هشاشة الاستقرار.

سادسا: الترابط بين التحديات الداخلية

تتسم هذه التحديات بطابع تفاعلي، إذ يؤدي كل تحدٍ إلى تفاقم الآخر؛ فالانقسام السياسي يُضعف المؤسسات الأمنية، وانتشار السلاح يعمّق الانقسامات، بينما تسهم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية في توفير بيئة خصبة للعنف وعدم الاستقرار.

سابعا: خلاصة تحليلية

يمكن القول إن التحديات الداخلية تمثل العائق الأكبر أمام تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، ولا يمكن معالجتها بمعزل عن رؤية شاملة تقوم على تحقيق توافق سياسي وطني وتوحيد المؤسسات السيادية وفرض نزع السلاح غير النظامي بالإضافة الي معالجة وإصلاح المنظومة الأمنية وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

الباب الثاني: التحديات الإقليمية والدولية

أولا: مدخل عام حول التحديات الإقليمية والدولية

تُعدّ التحديات الإقليمية والدولية من أخطر العوامل المؤثرة في مسار الدولة الليبية بعد عام 2011، إذ لم تبقِ الأزمة الليبية في إطارها الداخلي، بل تحولت إلى قضية إقليمية ودولية متشابكة المصالح. وقد أسهم ضعف الدولة المركزية والانقسام السياسي في فتح المجال أمام تدخلات خارجية مباشرة وغير مباشرة، فضلاً عن تأثر ليبيا بالأزمات المحيطة بها وتمدّد الجماعات الإرهابية العابرة للحدود.

ثانيا: التدخلات الأجنبية (تركيا– مصر – الإمارات)

طبيعة التدخلات الأجنبية

اتسمت التدخلات الأجنبية في ليبيا بتعدد أشكالها وتداخل أدواتها، حيث شملت الدعم السياسي والدبلوماسي لبعض الأطراف الليبية، إلى جانب تقديم الدعم العسكري والأمني الذي ساهم في تصعيد الصراع وإطالة أمده. كما امتد هذا التدخل إلى الجوانب الاقتصادية والإعلامية، من خلال استخدام أدوات الضغط الاقتصادي وتوجيه الخطاب الإعلامي بما يخدم مصالح القوى الخارجية. وفي إطار هذه التدخلات، قامت أطراف دولية برعاية قوى محلية متنافسة، الأمر الذي عمّق الانقسام الداخلي. وقد أسهم هذا التداخل الشامل في تدويل الصراع الليبي وتحويله إلى ساحة صراع إقليمي بالوكالة.

التدخل التركي

جاء التدخل التركي في ليبيا في سياق دعم طرف سياسي وعسكري بعينه، وذلك من خلال توقيع اتفاقيات أمنية وعسكرية هدفت إلى تعزيز التعاون الدفاعي بين الجانبين. كما سعت تركيا من خلال هذا التدخل إلى تعزيز نفوذها الإقليمي، لا سيما في منطقة شرق البحر المتوسط. وقد أسهم هذا الدور في تغيير موازين القوى العسكرية على الأرض، إلا أنه في المقابل عمّق حالة الانقسام الداخلي، وأثار مخاوف إقليمية ودولية تتعلق بمسألة السيادة الليبية وتداعيات التدخل الخارجي.

التدخل المصري

ارتبط الدور المصري في الأزمة الليبية باعتبارات تتعلق بالأمن القومي والبعد الاستراتيجي، ولا سيما ما يخص حماية الحدود الغربية ومواجهة تهديدات الجماعات المتطرفة. وقد استند هذا التدخل إلى هواجس أمنية تُعد مشروعة من المنظور المصري، إلا أنه أسهم في الوقت ذاته في تعميق حالة الاستقطاب الإقليمي، وزاد من تعقيد المشهد السياسي والأمني داخل ليبيا.

التدخل الإماراتي

انطلق التدخل الإماراتي في الأزمة الليبية من اعتبارات سياسية وأمنية إقليمية، ارتبطت بمواجهة تيارات سياسية بعينها، والسعي إلى إعادة تشكيل موازين القوى على الساحة الليبية. وقد أسهم هذا الدور في تعزيز الطابع العسكري للصراع وإطالة أمده، بدلًا من الدفع باتجاه تسوية سياسية شاملة ومستدامة.

ثالثا: الأزمات الإقليمية المجاورة وأثرها على ليبيا (تونس– مصر – السودان– تشاد)

تونس

أثرت الأزمة الليبية على تونس من خلال:

- تدفقات اللاجئين.
- التأثيرات الاقتصادية والأمنية.
- التداخل الاجتماعي والقبلي.

وفي المقابل، أدت التحديات السياسية والاقتصادية في تونس إلى إضعاف قدرتها على لعب دور فاعل في دعم الاستقرار الليبي.

مصر

يشكّل عدم الاستقرار في ليبيا تهديدًا مباشرًا للأمن القومي المصري، ولا سيما في ظل طول الحدود المشتركة بين البلدين، وما يرتبط بها من مخاطر تهريب السلاح وتسلل الجماعات المسلحة. كما أن التحديات الداخلية والإقليمية التي تواجهها مصر تسهم في تحديد طبيعة تعاملها مع الملف الليبي، وتدفعها إلى تبنّي مقاربة أمنية حذرة تسعى من خلالها إلى الحد من تداعيات الأزمة الليبية على استقرارها الداخلي.

السودان

أدّى الصراع في السودان إلى تداعيات أمنية مباشرة على الساحة الليبية، تمثلت في تدفّق السلاح والمقاتلين عبر الحدود، وتنشيط شبكات التهريب، ولا سيما في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية. وقد أسهم هذا التداخل بين الأزمات الإقليمية في زيادة هشاشة الوضع الأمني، وشكّل عبئًا إضافيًا على الأمن القومي الليبي وقدرة الدولة على ضبط حدودها.

تشاد

زادت هشاشة الأوضاع الأمنية في تشاد من تعقيد المشهد الأمني في ليبيا حيث أسهمت في:

- انتقال المرتزقة.
- نشاط الجماعات المسلحة العابرة للحدود.

- استخدام الجنوب الليبي كمنطقة عبور.

رابعا: الجماعات الإرهابية العابرة للحدود

1- طبيعة هذه الجماعات

تتميز الجماعات الإرهابية العابرة للحدود بطبيعة تنظيمية مرنة تمكّنها من تجاوز الحدود الجغرافية للدول، والاستفادة من البيئات الأمنية الهشّة والصراعات الداخلية. كما تعتمد على شبكات دعم وتمويل وتهريب عابرة للدول، ما يمنحها قدرة عالية على الحركة والتكيّف وتنفيذ أنشطتها على نطاق إقليمي ودولي.

2- ليبيا كبيئة جاذبة

أصبحت ليبيا بعد 2011 بيئة مناسبة لنشاط هذه الجماعات بسبب:

- ضعف الدولة.
- انتشار السلاح.
- اتساع الرقعة الجغرافية.
- هشاشة السيطرة الحدودية.

2- الانعكاسات الأمنية

أدى نشاط الجماعات الإرهابية العابرة للحدود إلى انعكاسات أمنية خطيرة، تمثلت في تهديد الأمن الوطني الليبي وزعزعة الاستقرار الإقليمي. كما ساهم هذا النشاط في استدعاء تدخلات دولية متزايدة، وربط ليبيا بشبكات الإرهاب العالمية، ما عمّق تعقيد الأزمة وزاد من صعوبة السيطرة على الوضع الأمني.

خامسا: أثر التحديات الإقليمية والدولية على السيادة والاستقرار

أسهمت هذه التحديات مجتمعة في:

- تقويض السيادة الوطنية.
- إضعاف القرار السياسي المستقل.
- تعطيل بناء الدولة.
- إطالة أمد الصراع.

كما أدت إلى تراجع فرص الحل الوطني الخالص لصالح تسويات مفروضة من الخارج.

سادسا: الترابط بين العوامل الإقليمية والدولية والداخلية

لا يمكن فصل التحديات الإقليمية والدولية عن التحديات الداخلية في ليبيا، إذ يفتح الانقسام الداخلي الباب أمام التدخل الخارجي، في حين أن هذا التدخل يعمّق بدوره الانقسام الوطني. كما تسهم الأزمات الإقليمية في تغذية الفوضى الأمنية داخل البلاد، ما يخلق حلقة مفرغة من عدم الاستقرار يصعب كسرها دون مقاربة شاملة تجمع بين الحلول الداخلية والإقليمية والدولية.

سابعا: خلاصة تحليلية

يمكن القول إن التحديات الإقليمية والدولية شكّلت عاملًا حاسمًا في تعقيد الأزمة الليبية، حيث تحولت ليبيا إلى مسرح لتقاطع المصالح الإقليمية والدولية، في ظل غياب دولة مركزية قوية. ولا يمكن تجاوز هذه التحديات إلا عبر:

- توحيد الجبهة الداخلية.
- بناء سياسة خارجية متوازنة.
- تحييد التدخلات الخارجية.

- تعزيز التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب.

الباب الثالث: نموذج المقارنة

أولا: مدخل المقارنة

تمثل حالتا العراق بعد عام 2003 وسوريا بعد عام 2011 نموذجين بارزين لانهيار الدولة في الشرق الأوسط، حيث أدت التدخلات الخارجية، والصراعات الداخلية، وتفكك المؤسسات، إلى فراغ سياسي وأمني واسع، صاحبه صعود الميليشيات المسلحة، وتدويل الصراع، وتآكل السيادة الوطنية. وتُعدّ ليبيا، بحكم مسارها بعد 2011، حالة قريبة من هذين النموذجين، ما يجعل استخلاص الدروس أمرًا بالغ الأهمية لتجنب إعادة إنتاج سيناريوهات الانهيار الطويل الأمد.

ثانيا: العراق بعد 2003 – انهيار الدولة وصعود المليشيات

تفكيك الدولة ومؤسساتها

أدى الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 إلى حلّ الجيش وأجهزة الأمن العراقية، وهو ما أسفر عن فراغ أمني شامل وفقدان الدولة لاحتكار استخدام القوة. هذا الإجراء ساهم في انهيار منظومة الضبط والسيادة، مما أبرز ضعف التخطيط في إدارة ما بعد الصراع، وعكس مدى الأثر السلبي لتفكيك مؤسسات الدولة على الاستقرار السياسي والأمني.

صعود المليشيات الطائفية

في ظل غياب الدولة، برزت ميليشيات مسلحة ذات طابع طائفي أو أيديولوجي، مدعومة من جهات خارجية، ونافست الدولة على السلطة والشرعية. وأسهم هذا التطور في إضعاف الدولة المركزية، وتحويل السلاح من أداة دفاع إلى وسيلة للضغط السياسي والنفوذ، ما عمّق حالة الانقسام والصراع داخل المجتمع.

الدرس المستفاد لليبيا

تُظهر التجربة الليبية أن تفكيك المؤسسات الأمنية والعسكرية أو تهميشها يؤدي إلى فوضى مسلحة طويلة الأمد، يصعب احتواؤها لاحقًا، ويضعف قدرة الدولة على فرض سيادتها. كما أن انهيار الدولة المركزية يمهّد الطريق لصعود ميليشيات مسلحة ذات طابع أيديولوجي، غالبًا بدعم خارجي، وتنافس الدولة على السلطة والشرعية، مما يحوّل السلاح إلى أداة نفوذ سياسي.

علاوة على ذلك، يفتح الانقسام الداخلي الباب أمام التدخلات الإقليمية والدولية، بينما تغذي الأزمات الإقليمية الفوضى الأمنية وتربط ليبيا بشبكات الإرهاب العابرة للحدود. من هذا المنظور، يصبح تعزيز مؤسسات الدولة، والحفاظ على سيادتها، والتصدي للتدخلات الخارجية والمليشيات المسلحة، شروطًا أساسية لتحقيق استقرار طويل الأمد.

ثالثا: سوريا بعد 2011– الحرب الأهلية وتفكك الدولة

تحول الاحتجاج إلى صراع مسلح

تحولت الأزمة السورية من احتجاجات سياسية إلى حرب أهلية نتيجة:

- عسكرة الصراع.
- غياب الحلول السياسية المبكرة.
- التدخلات الخارجية المتعددة.

التقسيم الواقعي للدولة

رغم بقاء الدولة السورية من الناحية الشكلية، شهدت البلاد انقسامًا جغرافيًا وتعدد سلطات الأمر الواقع على الأرض، إلى جانب تدخلات إقليمية ودولية مباشرة، ما عمّق الصراع وزاد من تعقيد إدارة الأزمة، وأضعف القدرة الفعلية للدولة على فرض سيادتها وضمان الأمن والاستقرار.

الدرس المستفاد لليبيا

إن استمرار الانقسام السياسي والعسكري في ليبيا يفتح الباب أمام تقسيم واقعي للسلطة والأرض، حتى وإن لم يُعلن رسميًا، مما يعكس هشاشة الدولة ويزيد من صعوبة استعادة سيادتها وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني.

رابعا: الدروس المستفادة لليبيا من التجربتين

1- توحيد وبناء المؤسسات (الدرس الحاسم)

تظهر التجربتان العراقية والسورية أن:

- غياب المؤسسات القوية يساوي غياب الدولة.
- الميليشيات تزدهر حين تضعف المؤسسات.
- الدولة لا تُبنى عبر التوازنات المسلحة.

الدروس العلمية لليبيا:

- توحيد المؤسسات السيادية (الجيش، الشرطة، القضاء).
- بناء مؤسسات مهنية بعيدة عن الولاءات المناطقية والفصائلية.
- منع أي كيان مسلح خارج إطار الدولة.

2- حل الانقسامات السياسية والمجتمعية

أثبتت التجربتان أن الانقسامات:

- إذا لم تُعالج سياسيًا، تتحول إلى صراعات دموية.
- تُستخدم ذريعة للتدخل الخارجي.
- تؤدي إلى انهيار النسيج الوطني.

الدروس العلمية لليبيا:

- إطلاق حوار وطني شامل غير إقصائي.
- معالجة جذور الصراع لا مظاهره فقط .
- رفض منطق الغلبة والسلاح في إدارة الخلاف.

3- حماية الموارد الوطنية والحدود.

في العراق وسوريا:

- تحولت الموارد النفطية إلى أدوات صراع.
- استُغلت الحدود المفتوحة لتهريب السلاح والمقاتلين.
- فُقدت السيطرة على القرار الاقتصادي السيادي.

الدروس العملية لليبيا:

- تحييد الموارد النفطية عن الصراع السياسي.
- وضعها تحت إدارة وطنية موحدة.
- تعزيز الرقابة على الحدود البرية والبحرية.
- منع تحويل ليبيا إلى ممر للمرتزقة والجماعات المسلحة.

خامسا: المقارنة التحليلية مع الحالة الليبية

تشترك ليبيا مع العراق وسوريا في:

- ضعف الدولة المركزية.
- تعدد الفاعلين المسلحين.
- التدخلات الخارجية الانقسامات الداخلية.

منذ سقوط نظام معمر القذافي في 2011، شهدت ليبيا حالة من الانقسام السياسي والصراع المسلح بين عدة ميليشيات وحكومات متنافسة، ما أدى إلى هشاشة المؤسسات وتفكك الدولة. الدراسات الأكاديمية تشير إلى أن الأزمة الليبية تمثل نموذجًا للدول التي تواجه فراغًا مؤسسيًا بعد سقوط الأنظمة السلطوية، حيث يؤدي غياب الوحدة الوطنية وإضعاف الدولة إلى تمدد النزاعات المسلحة.

يمكن للسيناريو الأسوأ، مثل الانقسام الدائم أو التدخلات الخارجية المكثفة، أن يُتجنب إذا تم الالتزام بعدة مبادئ:

1. توحيد المؤسسات مبكرًا :تعزيز الحكومة المركزية ووحدة المؤسسات العسكرية والمدنية يحد من التفكك ويخلق قاعدة للحكم الرشيد.
2. نزع السلاح تدريجيًا :السيطرة على التسلح المحلي وإعادة دمج الميليشيات ضمن هيكل الدولة يقلل من احتمالات الصراع المسلح.
3. الأولوية للحل السياسي على العسكري :التاريخ يشير إلى أن الحلول العسكرية غالبًا ما تؤجل النزاعات، بينما الحلول التوافقية والسياسية توفر استقرارًا طويل الأمد.

سادسا: خلاصة إستراتيجية

تؤكد تجربتا العراق وسوريا أن:

- الدولة لا تُبنى بالميليشيات.
- الانقسام طريق للتدويل والتقسيم.
- المؤسسات هي الضامن الوحيد للوحدة والاستقرار.

وعليه, فإن مستقبل ليبيا مرهون بقدرتها على:

- بناء مؤسسات وطنية موحدة.
- إنهاء الانقسامات السياسية والفصائلية.
- حماية مواردها وحدودها كركيزة للأمن القومي.

الفصل الرابع

المعالجات المقترحة لتعزيز الأمن القومي

الباب الأول: مفاهيم وأسس الأمن القومي

أولا: مدخل عام حول تعزيز الأمن القومي

يعد الأمن القومي الركيزة الأساسية لبقاء الدولة واستقرارها السياسي والاجتماعي، ولا يمكن تحقيقه من خلال المقاربات الأمنية الضيقة أو الحلول المؤقتة، بل يتطلب رؤية شاملة تقوم على بناء الدولة ومؤسساتها، وتعزيز الشرعية السياسية، وترسيخ الحكم الرشيد. وفي السياقات الهشّة، مثل الحالة الليبية، يصبح تعزيز الأمن القومي مرهونًا بإعادة الاعتبار للمؤسسات الوطنية والتوافق السياسي الشامل.

ثانيا: توحيد وبناء المؤسسات السياسية والأمنية (الركيزة الأساسية)

<u>مركزية المؤسسات في تحقيق الأمن القومي</u>

تؤكد التجارب المقارنة أن المؤسسات السياسية والأمنية الموحدة تمثل الضامن الوحيد لاحتكار الدولة لاستخدام القوة، وصياغة سياسات أمنية وطنية فعّالة. فغياب المؤسسات أو انقسامها يؤدي إلى:

- تفكك القرار السيادي.
- تعدد مصادر التهديد.
- إضعاف الردع الداخلي والخارجي.

المعالجات المقترحة

- توحيد السلطة التنفيذية على أساس شرعية دستورية واضحة.
- إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية وفق معايير وطنية ومهنية.
- بناء جهاز شرطة مدني فاعل يخضع لسيادة القانون تحصين المؤسسات الأمنية من التسييس والاختراق.

ثالثا: بناء توافق وطني شامل

التوافق كمدخل للاستقرار

لا يمكن تعزيز الأمن القومي دون توافق وطني واسع يُنهي حالة الاستقطاب السياسي والفصائلي، ويعيد الثقة بين مكونات المجتمع والدولة.

مرتكزات التوافق الوطني

يشكّل التوافق الوطني قاعدة أساسية لتحقيق الاستقرار والسلام المستدام في الدولة، ويقوم على إيجاد أرضية مشتركة بين جميع الأطراف السياسية لمعالجة الصراع بشكل شامل وعادل يقوم علي:

- حوار وطني شامل غير إقصائي.
- الاعتراف المتبادل بين الأطراف السياسية.
- معالجة جذور الصراع وليس مظاهره فقط.
- ضمان المشاركة العادلة في السلطة والثروة

الأثر الأمني للتوافق

يسهم التوافق الوطني في:

- تقليص دوافع العنف.
- تحييد السلاح عن السياسة.
- تعزيز الشرعية السياسية.
- تقوية الجبهة الداخلية.

رابعا: تعزيز الحكم الرشيد كرافعة للأمن القومي

مفهوم الحكم الرشيد وعلاقته بالأمن

يشير الحكم الرشيد إلى إدارة شؤون الدولة بكفاءة وشفافية، مع احترام سيادة القانون والمساءلة. ويُعدّ الحكم الرشيد عنصرًا أساسيًا في تحقيق الأمن القومي، إذ:

- يقلل من الفساد.
- يعزز الثقة بين الدولة والمواطن.
- يحد من التطرف والعنف.

آليات تعزيز الحكم الرشيد

تعد هذه الآليات أساس لتعزيز وضمان إدارة الدولة بشكل شفاف وعادل وحماية الحقوق والمؤسسات ويمكن تلخيصها في الآتي:

- ترسيخ سيادة القانون واستقلال القضاء.
- مكافحة الفساد المالي والإداري.
- تعزيز الشفافية في إدارة الموارد العامة.
- تفعيل الرقابة البرلمانية والمجتمعية.
- حماية حرية الإعلام المسؤول.

خامسا: التكامل بين الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي

لا يمكن تحقيق الأمن القومي بمعناه الشامل دون:

- تحسين الأوضاع الاقتصادية.
- خلق فرص عمل، خاصة للشباب.
- تقليص الفوارق الاجتماعية.
- تعزيز العدالة الاجتماعية.

فالأمن لا يتحقق بالقوة وحدها, بل بالتنمية والاستقرار المجتمعي.

سادسا: توصيات سياسية عملية لتعزيز الأمن القومي

1- اعتماد مشروع وطني لبناء الدولة قائم على المؤسسات لا الأشخاص.
2- نزع السلاح غير النظامي تدريجيًا ودمج المؤهلين ضمن مؤسسات الدولة.
3- تحييد الموارد الوطنية عن الصراع السياسي.
4- بناء سياسة خارجية متوازنة تحمي السيادة الوطنية.
5- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مكافحة الإرهاب.
6- إصلاح المنظومة القانونية والدستورية لضمان الاستقرار.
7- إشراك المجتمع المدني في دعم السلم الاجتماعي.

سابعا: خلاصة استراتيجية

يمكن القول إن تعزيز الأمن القومي يتطلب تحولًا جذريًا في منطق إدارة الدولة، من منطق القوة والولاءات الضيقة إلى منطق المؤسسات والحكم الرشيد. فالدولة التي تمتلك مؤسسات قوية، وتوافقًا وطنيًا شاملًا، ونظام حكم رشيد، تكون أكثر قدرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وضمان استقرارها على المدى الطويل.

الباب الثاني: توصيات أمنية

أولا: مدخل عام حول التوصيات الأمنية

تُعدّ التوصيات الأمنية أحد الأعمدة الأساسية لتعزيز الأمن القومي، خاصة في الدول الخارجة من نزاعات مسلحة أو التي تعاني من هشاشة مؤسسية. ولا يمكن تحقيق أمن مستدام عبر المعالجات الظرفية أو الحلول القسرية، بل من خلال إصلاح شامل للقطاع الأمني يقوم على المهنية، والشرعية، والتكامل المؤسسي، واحترام سيادة القانون.

ثانيا: إصلاح القوات المسلحة والأجهزة الأمنية

<u>أهمية الإصلاح الأمني المؤسسي</u>

يُعدّ إصلاح القوات المسلحة والأجهزة الأمنية شرطًا جوهريًا لاستعادة الدولة لاحتكار استخدام القوة، وإنهاء تعدد الفاعلين المسلحين. فالقوات غير المهنية أو المنقسمة تتحول من أداة حماية إلى مصدر تهديد للأمن القومي.

مرتكزات الإصلاح

- إعادة الهيكلة التنظيمية على أسس وطنية غير فصائلية.
- توحيد القيادة العسكرية والأمنية ضمن إطار دستوري وقانوني.
- الفصل بين العمل العسكري والسياسي.
- اعتماد معايير مهنية في التعيين والترقية.
- إخضاع المؤسسة الأمنية للرقابة المدنية الشرعية.
- دمج وتسريح الجماعات المسلحة.
- نزع السلاح تدريجيًا.
- دمج العناصر المؤهلة وفق معايير صارمة.
- توفير برامج إعادة تأهيل اجتماعي واقتصادي.

ثالثا: تعزيز مراقبة الحدود وحماية الموارد الحيوية

الحدود كعنصر مركزي في الأمن القومي

تعتبر الحدود البرية والبحرية للدولة خط الدفاع الأول ضد التهديدات الخارجية، وهي بمثابة البعد الاستراتيجي الذي يؤثر على الامن القومي بالسلب والإيجاب ويؤدي ضعف السيطرة عليها إلى:

- تسلل الجماعات المسلحة.
- تهريب السلاح والمخدرات.
- الهجرة غير النظامية.
- انتهاك السيادة الوطنية.

الآليات المقترحة لتعزيز مراقبة الحدود

بعد سقوط النظام الليبي في عام 2011، شهدت الدولة تفكيك جهاز حرس المنشآت، الأمر الذي ترك الحدود البرية مفتوحة أمام الأنشطة غير القانونية. وقد أدى ذلك إلى تحويل ليبيا إلى أرض عبور للجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات والأسلحة، وانتشار التنظيمات الإرهابية .ويعود هذا الوضع، كما سبق الإشارة إليه، إلى تفكيك عناصر الأجهزة العسكرية والأمنية الرئيسية، وترك الإدارة الأمنية للميليشيات المسلحة، مما أضعف قدرة الدولة على فرض سيادتها على أراضيها وحماية حدودها. لذلك استوجب:

- إنشاء قوات متخصصة لحرس الحدود.
- استخدام التقنيات الحديثة (المراقبة الجوية، الأقمار الصناعية).
- تعزيز التنسيق بين الأجهزة العسكرية والأمنية.
- التعاون الأمني مع دول الجوار.

حماية الموارد الحيوية

تشمل الموارد الحيوية :

- المنشآت النفطية والغازية.
- الموانئ والمطارات.

- شبكات الكهرباء والمياه.

التوصيات العملية:

- وضع هذه الموارد تحت حماية مؤسسات وطنية موحدة.
- تحييدها عن الصراع السياسي.
- تجريم أي اعتداء عليها قانونيًا.

رابعا: تنمية قدرات الاستخبارات المحلية

دور الاستخبارات في الأمن الوقائي

تُعد حماية الموارد الحيوية الأساسية في ليبيا، مثل المنشآت النفطية والموانئ والمطارات وشبكات الكهرباء والمياه، من الأولويات الاستراتيجية للأمن القومي، وهو ما يتطلب اعتماد مقاربة الأمن الوقائي كجزء أساسي من منظومة الاستخبارات الحديثة. وتكمن فعالية الأمن الوقائي في قدرته على الاستباق الأمني من خلال جمع وتحليل المعلومات، ورصد المؤشرات المبكرة للتهديدات المحتملة، بما يسمح بكشف المخاطر قبل وقوعها، وتعطيل مخططات التخريب، وتفكيك الشبكات الإرهابية والإجرامية في مراحلها الأولى. ويساهم هذا النهج في تقليل الخسائر، وتعزيز استمرارية عمل المرافق الحيوية، ودعم استقرار الدولة عبر الانتقال من رد الفعل إلى الفعل الوقائي القائم على التخطيط والتحليل، إذ تتيح:

- الاستباق الأمني.
- كشف التهديدات قبل وقوعها.
- تفكيك الشبكات الإرهابية والإجرامية.

معالم تطوير الاستخبارات

تطوير الاستخبارات يعزز قدرة الدولة على كشف التهديدات الأمنية مبكرًا واتخاذ القرارات الاستراتيجية الصائبة .كما يساهم في حماية الموارد الحيوية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بكفاءة أعلى ويتيح:

- توحيد الأجهزة الاستخباراتية المتعددة.
- بناء قاعدة بيانات وطنية متكاملة.
- تدريب الكوادر على التحليل الاستراتيجي.
- تطوير القدرات التقنية والسيبرانية.
- تعزيز الاستخبارات المجتمعية ضمن إطار قانوني.

الضبط القانوني والاستخباراتي

- إخضاع العمل الاستخباراتي للرقابة القضائية.
- حماية الحقوق والحريات العامة.
- منع تسييس العمل الاستخباراتي.

خامسا: التكامل بين الإصلاح الأمني والاستخباراتي

يشكّل التكامل بين الإصلاح الأمني والاستخباراتي عاملاً أساسياً لضمان فعالية الأجهزة الأمنية، إذ لا يمكن لأي إصلاح أن ينجح دون تنسيق حقيقي بين القوات المسلحة، والأجهزة الأمنية، والاستخباراتية. هذا التكامل بدوره يعزز القدرة على الاستجابة للتهديدات، وحماية الدولة، وتحقيق الاستقرار الداخلي. ولكي ينجح هذا الاستقرار يجب ان يكون هناك تكامل فعلي ضمن عقيدة أمنية وطنية موحدة تُحدّد مصادر التهديد وأولويات المواجهة بين:

- القوات المسلحة

- الأجهزة الأمنية
- الاستخبارات

سادسا : التحديات المحتملة أمام تنفيذ التوصيات

- مقاومة الفاعلين المسلحين للإصلاح.
- ضعف الإرادة السياسية.
- التدخلات الخارجية.
- نقص الموارد المالية والبشرية.

وتتطلب مواجهتها توافقًا سياسيًا ودعمًا مجتمعيًا واسعًا.

سابعا: خلاصة استراتيجية

ان تعزيز الأمن القومي لا يتحقق بالقوة العسكرية وحدها، بل عبر إصلاح مؤسسي شامل للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية، وتأمين الحدود والموارد الحيوية، وبناء جهاز استخباراتي وطني محترف. وتمثل هذه العناصر مجتمعة الأساس المتين لاستعادة الدولة لسيادتها وضمان استقرارها على المدى الطويل.

الباب الثالث: توصيات استراتيجية

أولا: مدخل عام حول التوصيات الاستراتيجية

تُعدّ التوصيات الاستراتيجية حجر الزاوية في تحويل التشخيص النظري للتحديات إلى سياسات عملية قابلة للتنفيذ. وفي سياق الدول التي تعاني من هشاشة مؤسسية وصراعات ممتدة، لا يمكن تعزيز الأمن القومي من خلال إجراءات ظرفية أو ردود أفعال آنية، بل عبر رؤية استراتيجية طويلة المدى تقوم على التكامل بين البعد الداخلي والبعد الخارجي، وبين الأمن الوطني والتعاون الإقليمي والدولي.

ثانيا: التعاون الإقليمي والدولي كرافقة للأمن القومي

<u>أهمية التعاون الإقليمي والدولي</u>

لم يعد الأمن القومي مفهومًا منغلقًا على حدود الدولة، بل أصبح أمنًا تشاركيًا، خاصة في ظل:

- التهديدات العابرة للحدود
- الإرهاب والجريمة المنظمة
- الهجرة غير النظامية
- التحديات الاقتصادية والأمنية المشتركة

وعليه, فان تعزيز الأمن القومي يتطلب انخراطا فاعلا في منظومات التعاون الإقليمي والدوليز

<u>مجالات التعاون الإقليمي</u>

- التنسيق الأمني مع دول الجوار لضبط الحدود.
- تبادل المعلومات الاستخباراتية.
- مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.
- إدارة الأزمات الإقليمية المشتركة.

ويسهم هذا التعاون في تقليص مصادر التهديد الخارجي وتحسين الاستجابة الأمنية.

<u>مجالات التعاون الدولي</u>

- دعم برامج إصلاح القطاع الأمني.

- بناء القدرات والتدريب.
- الدعم الفني والتقني.
- تعزيز دور المنظمات الدولية في دعم الاستقرار.

مع التأكيد على أن يكون التعاون قائمًا على احترام السيادة الوطنية وعدم فرض أجندات خارجية.

ثالثا: وضع استراتيجية طويلة المدى للأمن القومي

ضرورة الاستراتيجية الوطنية للأمن القومي

تمثل الاستراتيجية الوطنية للأمن القومي وثيقة مرجعية تُحدد :

- مصادر التهديد
- أولويات الأمن
- أدوات المواجهة
- أدوار المؤسسات المختلفة

وتضمن الانتقال من المعالجات الارتجالية إلى التخطيط الاستراتيجي المنهجي.

مرتكزات الاستراتيجية طويلة المدى

تعتمد الاستراتيجية طويلة المدى على مجموعة من المرتكزات الأساسية التي تضمن شمولية الرؤية، الاستباقية في مواجهة التهديدات، والقدرة على التكيف مع المتغيرات، مع ضمان بناء مؤسسات قوية قادرة على استدامة هذه الاستراتيجية.

- شمولية المفهوم الأمني (سياسي، عسكري، اقتصادي، اجتماعي، سيبراني)
- الاستباق والوقاية بدل رد الفعل
- المرونة والتكيّف مع المتغيرات الإقليمية والدولية
- المؤسسة والاستدامة: تعني أن الاستراتيجية يجب أن تُبنى على مؤسسات قوية وقادرة على التنفيذ، لا على شخصيات أو خطوات مؤقتة على المدى الطويل.

مراحل إعداد الاستراتيجية

1- تقييم شامل للبيئة الأمنية الداخلية والخارجية.
2- تحديد الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى.
3- صياغة السياسات التنفيذية.
4- تحديد مؤشرات قياس الأداء.
5- المراجعة والتحديث الدوري.

رابعا: التكامل بين الاستراتيجية الوطنية والتعاون الخارجي

لا يمكن لأي استراتيجية أمن قومي أن تنتج بمعزل عن البيئة الإقليمية والدولية. لذا، يجب:

- موائمة الاستراتيجية الوطنية مع الالتزامات الإقليمية.
- استخدام التعاون الدولي كأداة داعمة لا بديلة.
- الحفاظ على استقلال القرار الأمني.

خامسا: التحديات التي تواجه تنفيذ التوصيات الاستراتيجية

واجه تنفيذ التوصيات الاستراتيجية في ليبيا عدة تحديات رئيسية، من أبرزها تأثير المصالح الإقليمية على السياسات الوطنية، وضعف القدرات المؤسسية، بالإضافة الي الانقسامات السياسية الداخلية، والاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية .

ولضمان فعالية التطبيق، تتطلب مواجهة هذه التحديات إرادة سياسية قوية وتوافقاً وطنياً شاملاً قادرين على تجاوز العقبات الداخلية والخارجية وتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

سادسا: توصيات استراتيجية عملية

1- صياغة وثيقة وطنية شاملة للأمن القومي بمشاركة كافة المؤسسات.
2- تعزيز الدبلوماسية الأمنية الإقليمية.
3- تفعيل الاتفاقيات الأمنية مع دول الجوار.
4- بناء شراكات دولية متوازنة وغير منحازة.
5- إدماج البعد الاقتصادي والتنموي في الاستراتيجية الأمنية.
6- إنشاء مركز وطني للدراسات الاستراتيجية والأمنية.

سابعا: خلاصة استراتيجية

يمكن القول إن تعزيز الأمن القومي يتطلب تحولا استراتيجيا طويل الأمد يقوم على التخطيط المؤسسي والتعاون الإقليمي والدولي المدروس.

فالدولة التي تمتلك استراتيجية أمن قومي واضحة، وشركات خارجية متوازنة، تكون أكثر قدرة على حماية سيادتها ومواجهة التهديدات وضمان استقرارها المستدام.

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن التحولات السياسية والأمنية التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011 قد أسهمت بصورة مباشرة في إضعاف منظومة الأمن القومي، وذلك نتيجة انهيار الدولة المركزية، وتفكك المؤسسات السيادية، وتعدد الفاعلين المسلحين، وما رافق ذلك من انقسام سياسي حاد وغياب للشرعية المستقرة. وقد أدى هذا الواقع إلى خلق بيئة هشّة عجزت فيها الدولة عن احتكار استخدام القوة أو حماية سيادتها وحدودها ومواردها الحيوية

كما بيّنت الدراسة أن التحديات الداخلية، وفي مقدمتها الانقسامات السياسية والفصائلية، وانتشار السلاح خارج إطار الدولة، وضعف المؤسسات الأمنية، إلى جانب التحديات الخارجية المتمثلة في التدخلات الإقليمية والدولية، والأزمات المحيطة، ونشاط الجماعات الإرهابية العابرة للحدود، قد انعكست سلبًا على الاستقرار السياسي والاقتصادي، وأسهمت في إطالة أمد الأزمة وتعقيد مسارات الحل.

وأظهرت المقارنة مع حالتي العراق بعد عام 2003 وسوريا بعد عام 2011 أن انهيار المؤسسات وغياب التوافق الوطني الشامل يقودان حتمًا إلى تفكك الدولة وتآكل الأمن القومي، في حين يؤكد هذان النموذجان أن بناء الأمن القومي المستدام يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتوحيد المؤسسات السياسية والأمنية، وترسيخ الاستقرار السياسي القائم على الشراكة الوطنية، وحماية الموارد الحيوية والحدود من التوظيف السياسي أو الاستغلال غير المشروع.

في ضوء ذلك، خلصت الدراسة إلى أن تطبيق المعالجات السياسية والأمنية والاستراتيجية المقترحة، القائمة على إصلاح القطاع الأمني، وتعزيز الحكم الرشيد، وبناء توافق وطني شامل، وتفعيل التعاون الإقليمي والدولي ضمن إطار يحترم السيادة الوطنية، من شأنه أن يمكّن ليبيا من استعادة سلطة الدولة وهيبتها، وإعادة بناء مؤسساتها، وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي، بما يفضي في النهاية إلى ترسيخ الأمن القومي وضمان استدامته على المدى الطويل.

المراجع

المراجع العربية

1- براهيم، حسن .*الأمن القومي العربي: المفهوم والتحديات* .القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

2- البشارة، عزمي .*الدولة: المبنى والمعنى* .الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

3- الحاج، عبدالسلام .*الدولة الفاشلة وإشكاليات الأمن والاستقرار* .بيروت: دار النهضة العربية، 2016.

4- خليل، علي حسن .*الأمن القومي: الأبعاد والمفاهيم المعاصرة* .عمّان: دار المسيرة، 2015.

5- الكيلاني، عبدالله .*التحولات السياسية في العالم العربي بعد 2011* .القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2017.

6- الصغير، محمد .*الأزمة الليبية: الجذور، التحولات، والمآلات* .طرابلس: مركز دراسات ليبيا، 2018

تقارير دولية وأممية (مرجعيات تحليلية)

7- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا .(UNSMIL) *تقارير حول الوضع السياسي والأمني في ليبيا* [United Nations Support Mission in Libya].

8- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(UNDP) *تقرير التنمية البشرية – ليبيا* [United Nations Development Programme].

9- مجموعة الأزمات الدولية .*سلسلة تقارير عن ليبيا*.[International Crisis Group] .

10- مؤسسة راند .*ليبيا: التحديات الأمنية وانهيار الدولة*.[RAND Corporation] .

ثالثا: مراجع مقارنة (العراق وسوريا)

11- حداد، فانر .*الطائفية في العراق*. [Haddad, Fanar. *Sectarianism in Iraq*] .مطبعة جامعة أكسفورد، 2011.

12- دودج، توبي .*العراق: من الحرب إلى الاستبداد الجديد* [Dodge, Toby. *Iraq: From War to a New Authoritarianism*]. روتليدج، 2013.

13- فيليبس، كريستوفر .*معركة سوريا*. [Phillips, Christopher. *The Battle for Syria*] .مطبعة جامعة ييل، 2016.

14- لينش، مارك .*الحروب العربية الجديدة*. [Lynch, Marc. *The New Arab Wars*] .بابليك أفيرز، 2016

دراسات الأمن القومي والحوكمة

15. المنتدى الاقتصادي العالمي .(World Economic Forum) *تقرير المخاطر العالمية* [World Economic Forum. *Global Risks Report*].

16. كلية دفاع الناتو .(NATO Defense College) *إصلاح القطاع الأمني والأمن الوطني* [NATO Defense College. *Security Sector Reform and National Security*].

17. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .(OECD) *إصلاح النظام الأمني والحكم* [OECD. *Security System Reform and Governance*]. باريس.